واقع الشمول المالي للمؤسسات متناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي في ظل جائحة كوفيد–19

The reality of financial inclusion for micro, small and medium enterprises in the Arab World in light of the COVID-19 pandemic

ط.د براهيمي عبد القادر [1] ، أ.د بلال بوجمعة [2]

[1] جامعة أحمد درايعية – أدرار (الجزائر)، brahimi.abdelkader@univ-adrar.edu.dz

[2] جامعة أحمد درايعية – أدرار (الجزائر)، bou.bellal@univ-adrar.edu.dz

تاريخ الارسال: 2022/11/16 **تاريخ القبول:** 2023/03/10 **تاريخ النشر:** 2023/03/15

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على مختلف الجهود المبذولة في الوطن العربي لتعزيز الشمول المالي للمؤسسات متناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة في ظل جائحة كوفيد–19 لاستهداف زيادة النمو الإقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي وزيادة فرص العمل، عن طريق دراسة عينة من الدول العربية، وسنعالج هذا الموضوع باستعمال المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض مختلف الأدبيات النظرية حول الموضوع وعرض وتحليل مختلف البيانات المتعلقة بالدول العربية محل الدراسة.

ومن بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة: ضعف نسب التمويل والتسهيلات الممنوحة للمؤسسات متناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، بالإضافة إلى محدودية المؤسسات المالية والمصرفية التي تمنح التمويل لهذا النوع من المؤسسات.

كلمات مفتاحية: شمول مالي، مؤسسات متناهية الصغر، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وطن عربي ، جائحة كوفيد–19.

تصنيفات JEL: G2، E58

Abstract:

This research paper aims to highlight the various efforts made in the Arab world to enhance the financial inclusion of micro, small and medium-sized enterprises in light of the COVID-19 pandemic to target increasing economic growth, achieving financial stability and increasing job opportunities, by studying a sample of Arab countries, Therefore, we will address this issue using the descriptive-analytical method by reviewing the literature on the subject and presenting and analyzing the various data related to the Arab countries under study.

Among the findings of this study; weak funding rates and facilities granted to micro, small and medium enterprises in the Arab world, in addition to the limited financial and banking institutions that grant this funding.

Keywords: financial inclusion; micro enterprises; small and medium-sized enterprises; Arab world; COVID-19 pandemic.

JEL Classification Cods : G2, E58

المؤلف المرسل: براهيمي عبد القادر، **الإيميل:** brahimi.abdelkader@univ-adrar.edu.dz

المقدمة:

لقد حظي موضوع الشمول المالي باهتمام العدد من الباحثين الاقتصاديين والمؤسسات المالية الدولية على غرار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي خاصة بعد أزمة 2008 وما أنجر عنها من تداعيات على الاقتصاد الدولي، مما استدعى أطلاق مبادرات عالمية وجهوية لتحريك الاقتصاد من جهة وكذا لتعزيز الاستقرار المالي الدولي لتلافي الصدمات في المستقبل، ومن ضمن هذه المبادرات مبادرات الشمول المالي للمؤسسات المتناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة لأهمية هذا النوع من المؤسسات ضمن الهيكل الاقتصادي الدولي العام لكونها تشكل أكثر من 90% من الشركات المسجلة ضمن المؤسسات الرسمية في العالم وما تشكله من بيئة خصبة لزيادة فرص العمل حيث تشغل حوالي نصف الطبقة العاملة في العالم حسب إحصائيات الهيئات الدولية.

ونظرا للتحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم كان من الأهمية بما كان عدم خروج الدول العربية عن النسق العام والعيش بمعزل عن العالم، حيث سارعت الدول العربية لإطلاق مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية FIARI عن طريق صندوق النقد العربي في 14 سبتمبر 2017 بالتعاون مع الوكالة الألمانية للشمول المالي GIZ والتحالف العالمي للشمول المالي AFI من أجل دعم سياسات الشمول المالي في الدول العربية بهدف توسيع انتفاع المواطنين والمؤسسات من الخدمات المالية، بالإضافة الى استدراك التأخر الذي تعرفه المنطقة العربية في مجال توسيع استفادة المؤسسات المتناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة من الخدمات المالية عموما والتمويل المالي على وجه الخصوص من الهيئات المالية الرسمية حيث يعول على هذا النوع من المؤسسات لتكون قاطرة الاقتصاد العربي ومن المنتظر مساهمتها في تحقيق معدل نمو سنوي 1% وتوفير أزيد من 15 مليون منصب عمل آفاق 2025 حسب توقعات صندوق النقد الدولي.

الإشكالية: باعتبار المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تشكل أزيد من 90% من الشركات في الوطن العربي، ويعول عليها مستقبلا لتكون قاطرة النمو مما يجعلها في حاجة ماسة للدعم المالي، الخدمات المالية أو الاستفادة من الشمول المالي والشمول المالي الرقمي، حيث سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هو واقع الشمول المالي للمؤسسات المتناهية الصغير والصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي في ظل جائحة كوفيد-19؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا يقصد بالشمول المالي للمؤسسات المتناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة؟
- ماهي فجوة الشمول المالي للمؤسسات المتناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي؟
- مزايا زيادة الشمول المالي للمؤسسات المتناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي؟
- ماهي الإجراءات التي اتخذتها الدول العربية لتعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة، المتوسطة في ظل جائحة كوفيد-19؟

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من كون دول العالم عموما والدول العربية خصوصا تعول على المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة المتوسطة لتكون محركا فاعلا في الاقتصاد العربي لذلك تحاول الدول العربية حشد الجهود لتعزيز الشمول المالي وتوسيع استفادة هذه المؤسسات من الخدمات المالية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى تحديد واقع الشمول المالي للمؤسسات المتناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة وموقع الدول العربية من الشمول المالي العالمي.

المنهج المعتمد في الدراسة: اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال سرد الأدبيات النظرية للموضوع وتحليل واقع الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي.

محاور الدراسة: لمعالجة هذا الموضوع قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاث محاور وهي:

- الإطار النظري للشمول المالي والمؤسسات المتناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة،
- فجوة الشمول المالي ومزايا زيادة الشمول المالي للمؤسسات متناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي،
- تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة، المتوسطة في ظل جائحة كوفيد-19 في الوطن العربي.

1- الإطار النظري للشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سوف نحاول من خلال هذا المحور التطرق إلى مفهوم الشمول المالي والمؤسسات المتناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة وأهميته لهذه الأخيرة بغرض تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة فرص التشغيل، بالإضافة إلى أهمية هذا النوع من المؤسسات ضمن الهيكل الإقتصادي للدول العربية.

1.1. مفهوم الشمول المالي:

سوف نعرج من خلال هذا العنوان على تعريف الشمول المالي وأهميته.

1.1.1. تعريف الشمول المالي: لقد قدمت للشمول المالي تعريف عدة لعل من أبرزها:

عرف البنك الدولي الشمول المالي بأنه: أمكانية وصول الافراد والشركات إلى المنتجات والخدمات المالية التي تلبي احتياجاتهم (التحويلات، الدفع، الائتمان والتأمين وغيرها من الخدمات المالية) بتكلفة أقل وبطريقة مستدامة ومسؤولة (World Bank, 2018) .

كما أن صندوق النقد العربي أشار إلى أن الشمول المالي عبارة عن الجهود التي تبدلها السلطات لجعل الخدمات المالية في متناول جميع الافراد والمؤسسات والشركات، وبذالك يسمح الشمول المالي بإزالة الحواجز التي تستبعد الأشخاص والمؤسسات والشركات من القطاع المالي الرسمي(Arab Monetary Fund, 2021) .

كما عرفه البنك المركزي المصري بأنه: إتاحة الخدمات المالية للإفراد والمؤسسات على حد سواء، وإتاحة فرص متكافئة لهم لتمكينهم من استخدام هذه الخدمات، مع الحرص على جودتها ومعقولية أسعارها، ضمن قنوات رسمية (البنك المركزي المصري، 2019).

وعرفت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP ومؤسسة التمويل الدولية IFC ضمن مبادرة الشراكة العالمية للشمول المالي GPFI الشمول المالي بأنه: وصول الأسر والشركات إلى مجموعة مناسبة من الخدمات المالية بتكلفة معقولة، تقدم هذه الخدمات مجموعة من المؤسسات المالية المسؤولة والمستدامة (CGAP and IFC for the GPFI ., 2013)

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول أن الشمول المالي هو حرية الأفراد والمؤسسات في الوصول والاستفادة من الخدمات المالية المقدمة من طرف المؤسسات المالية الرسمية (بنوك، صناديق الادخار، شركات التأمين...الخ) بأسعار أو تكاليف معقولة، وأمام التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم من ظهور بنوك افتراضية (رسمية) وعملات رقمية (رسمية)

وغيرها من المتغيرات جعلت الافراد والمؤسسات (الطلب على الشمول المالي) وكذا المؤسسات المالية (العرض) أمام تحدي حقيقي لمجابهة هذه التحولات للانتقال من الشمول المالي التقليدي إلى الشمول المالي الرقمي.

1.1.2. أهمية الشمول المالي:

من أبرز النقاط التي تبين أهمية الشمول المالي ما يلي:

- أثبتت أغلب الدراسات في هذا الموضوع أن هناك علاقة قوية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي حيث أن زيادة الفئة المستهدفة بالشمول المالي يتيح للمؤسسات المالية استقطاب الأموال والتي تقدم في شكل قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم النمو الاقتصادي وتحريك الاقتصاد.
- يساهم في محاربة الفقر بالوصول إلى العائلات محدودة الدخل والمؤسسات متناهية الصغر في شكل قروض ميسرة.
- يساهم الشمول المالي في تقديم خدمات سهلة ومبتكرة كتسديد الفواتير عن طريق الهاتف أو إجراء التحويلات المالية عن طريق التطبيقات التي تستحدثها البنوك والمؤسسات المالية لزبائنها لهذا الغرض.
- يساهم في خلق فرص عمل جديدة عن طريق منح الائتمان لتوسيع المشاريع الاستثمارية وخلق مشاريع جديدة.
- يساهم الشمول المالي في تحقيق 8 أهداف من أصل 17 هدف والتي حددتها الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة بحلول 2030 (صندوق النقد العربي، 2020).
- تبنت مجموعة العشرين G20 الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في برنامج التنمية الإقتصادية والمالية (برنيه، عبيد، و أعطيه، 2019).
- تساعد الخدمات المالية الرقمية (الشمول المالي الرقمي) الأفراد على إدارة المخاطر المالية عن طريق سهولة تلقي الأموال وإرسالها في الظروف الصعبة عكس حالة استخدام الشمول المالي التقليدي.

2.1. مفهوم المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة:

1.1.1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يختلف تعريف المؤسسات متناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى حسب طبيعة قوانينها والمعايير المستخدمة في تصنيف هذه المؤسسات حيث سنحاول من خلال الجدول اللاحق تبيين مفهوم المؤسسات متناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة في الدول محل الدراسات حسب المعايير المنتهجة في التصنيف.

جدول رقم: (01) يوضح تعريف المؤسسات متناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية محل الدراسة.

الدولة	نوع المؤسسة / المعيار	متناهية الصغر	صغيرة	متوسطة
الجزائر*	عدد العمال	من 1 الى 9 عمال	من 10 الى 49 عامل	من 50 الى 250 عامل
	المبيعات السنوية (دينار جزائري)	لا يتعدى 40 مليون دينار	لا يتعدى 400 مليون دينار	بين 400 مليون دينار و4 مليار دينار
	حجم الاستثمار (دينار جزائري)	لا يتعدى 20 مليون دينار	لا يتعدى 200 مليون دينار	بين 200 مليون و(1) مليار دينار
تونس	عدد العمال	أقل من 6 عمال	من 6 الى 49 عامل	من 50 الى 199 عامل
	حجم الاستثمار (دينار تونسي)	أقل من 15 مليون دينار بما فيها استثمارات التوسعة	/	/
المغرب	عدد العمال	/	لا يتجاوز عدد العاملين في المشروع 200 عامل	
	المبيعات السنوية (مليون درهم)	أقل من 3 مليون درهم	لا تتجاوز المبيعات 50 مليون درهم سنويا	
	رأس المال (مليون درهم)	/	المؤسسات الحديثة الانشاء لا يتجاوز رأسمالها 50 مليون درهم أو امتلاك 25 % من رأسمال مؤسسة أخرى أو حقوق التصويت	
مصر	عدد العمال	من 1 الى 10 عمال	من 11 الى 200 عامل	أكثر من 200 عامل
	المبيعات (مليون جنيه مصري)	أقل من واحد مليون جنيه	من 1 الى 50 مليون جنيه	من 51 الى 200 مليون جنيه مصري
	رأس المال (ألف جنيه مصري)	أقل من 50 ألف جنيه	من 50 الف الى 5 مليون جنيه للمنشآت الصناعية وأقل من 3 مليون للمنشآت غير الصناعية	من 5 مليون الى 15 مليون للمنشآت الصناعية و من 3 مليون الى 5 مليون للمنشئات غير الصناعية
السعودية	عدد العمال	من 1 الى 5 عمال	من 6 الى 49 عامل	من 50 الى 500 عامل
	المبيعات (مليون ريال سعودي)	من 0 الى 3 مليون ريال	من 3 الى 40 مليون ريال	من 41 الى 200 مليون ريال
قطر	عدد العمال	من 1 الى 10 عمال	من 11 الى 50 عامل	من 51 الى 250 عامل
	المبيعات (مليون ريال قطري)	اقل من مليون ريال	من 1 الى 20 مليون ريال	من 21 الى 100 مليون ريال
الإمارات	قطاع التجارة: عدد العمال	أقل من 5 عمال	من 5 الى 50 عامل	من 51 الى 200 عامل
	قطاع التجارة: المبيعات (مليون درهم)	اقل من 3 ملايين درهم	اقل من 50 مليون درهم	أقل من 250 مليون درهم)
	قطاع الصناعة: عدد العمال	أقل من 10 عمال	من 10 الى 100 عامل	من 101 الى 250 عامل
	قطاع الصناعة: المبيعات (مليون درهم)	اقل من 3 مليون درهم	أقل من 50 مليون درهم	اقل من 250 مليون درهم
	قطاع الخدمات: عدد العمال	أقل من 5 عمال	من 6 عمال الى 50 عامل	من 51 الى 200 عامل
	قطاع الخدمات: المبيعات (مليون درهم)	أقل من 2 مليون درهم	أقل من 20 مليون درهم	أقل من 200 مليون درهم

الأردن	عدد العمال	أقل من 5 عمال	من 5 الى 20 عامل	من 21 الى 100عامل
	المبيعات (دينار أردني)	أقل من 100 ألف دينار	من 100 الى مليون دينار	من مليون الى 3 ملايين دينار

المصدر: * هبة عبد المنعم، الوليد طلحة وطارق إسماعيل «النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية»، صندوق النقد العربي،2019.

* القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 يناير 2017 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 02 بتاريخ 11 يناير 2017.

من خلال الجدول أعلاه يتضح التباين بين الدول محل الدراسة جليا في إعطاء تعريف موحد وشامل للمؤسسات المتناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة، فكل دولة من الدول المذكورة يستند تعريف هذه المؤسسات فيها إلى نص قانوني أو مرسوم تنفيذي مرتبط بنوع النشاط الممارس والمعايير التي اعتمدتها الهيئة التي صاغت هذا النص القانوني، وتولي الدول العربية خصوصا ودول العالم عموما أهمية بالغة لهذا النوع من المشروعات خصوصا بعد الازمة المالية العالمية لسنة 2008 وما انجر عنها من تأثر كبير للاقتصاديات التي تعتمد بشكل كبير على المؤسسات الكبيرة، بالإضافة الى آثار جائحة كوفيد-19، وسوف نبين ذالك من خلال المحاور اللاحقة.

2.2.1.أهمية المؤسسات متناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة ضمن الهيكل الاقتصادي للدول العربية محل الدراسة:

لقد أصبحت المؤسسات متناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة تشكل أهمية كبيرة ضمن المنظومة الاقتصادية الدولية عموما والعربية على وجه الخصوص، حيث أعطت الدول العربية أولوية وامتيازات كبيرة للنهوض بهذا القطاع خصوصا بعد أزمة 2008، ويعول على هذا النوع من المؤسسات للمساهمة الفعلية في رفع الناتج المحلي الإجمالي وخلق المزيد من مناصب العمل ويوضح الشكل رقم(1) عدد المؤسسات المتناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة في الدول محل الدراسة إلى نهية سنة 2017.

الشكل رقم(1): يمثل عدد المؤسسات متناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة

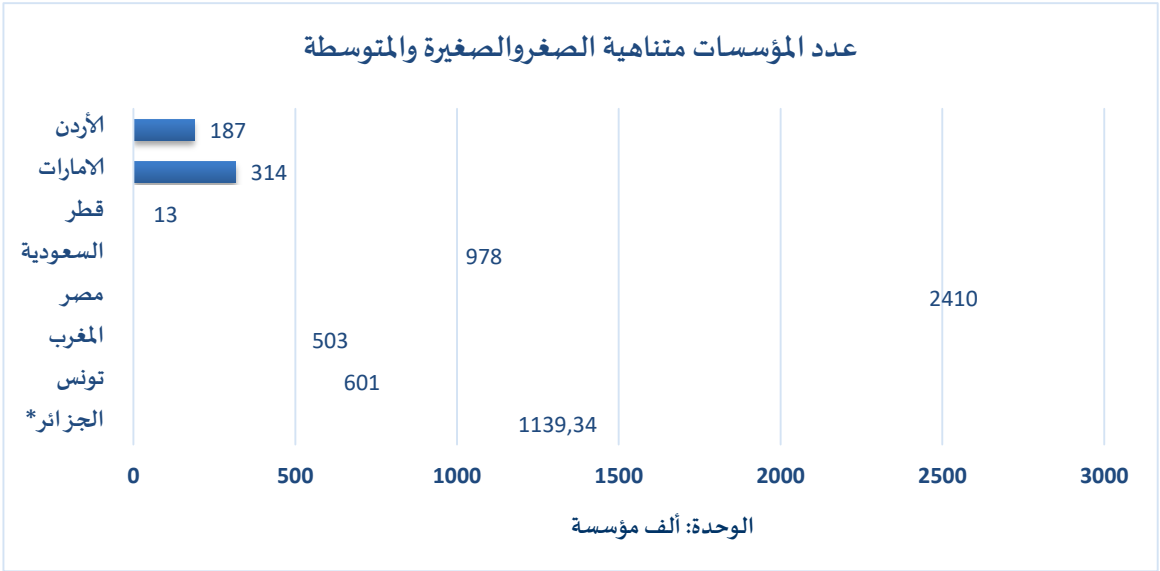

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات صندوق النقد العربي 2017،

*احصائيات وزارة الصناعة الجزائرية https://www.industrie.gov.dz/IMG/pdf/bulletin_PME_36_VFF.pdf

فحسب الدراسة التي قام بها صندوق النقد العربي سنة 2017 حول هذا الموضوع بإجراء مسح لعديد من الدول العربية حيث بلغ عدد المؤسسات المتناهية الصغر، والصغيرة والمتوسطة 5.5 مليون مؤسسة، غير أن هذا المسح لم يشمل الجزائر، وتشير

الإحصائيات الرسمية لوزارة الصناعة الجزائرية أن عدد المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بلغ أكثر 1.19 مليون مؤسسة نهاية سنة 2019 منها 97% مؤسسة متناهية الصغر و 2.6% مؤسسة صغيرة و 0.4% مؤسسات متوسطة، ومع ذالك تحتل مصر المرتبة الأولى في عدد المؤسسة ب 2.41 مليون مؤسسة بما يشكل حوالي 40 % من إجمالي المؤسسات المنشأة في الدول محل الدراسة، ويمثل هذا النوع من المؤسسة نسبة كبيرة ضمن الهيكل الإقتصادي العام للدول العربية بنسبة تتراوح بين 90 و 99% من أجمالي المؤسسات العاملة حسب إحصائيات صندوق النقد العربي.

2- فجوة ومزايا زيادة الشمول المالي للمؤسسات متناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية محل الدراسة.

هناك مجال كبير أمام الدول العربية محل الدراسة خصوصا وكل الدول العربية عموما لزيادة فرص حصول المؤسسات المتناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة على التمويل من المؤسسات المالية الرسمية للمساهمة في النمو الاقتصادي وخلق مناصب عمل، بالإضافة الى المساهمة في زيادة فعالية السياسات الاقتصادية الكلية (السياسة المالية والسياسة النقدية).

1.2. فجوة الشمول المالي للمؤسسات متناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية محل الدراسة:

تشير إحصائيات صندوق النقد الدولي حسب دراسة أجراها حول الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن المؤسسات المتناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي تشكل نسبة 96% من الشركات المسجلة لدى الهيئات الرسمية وتوفر فرصا كبيرة لتوظيف العمالة بحوالي نصف إجمالي القوة العاملة (Blancher, et al., 2019)، كما أشارت نفس الدراسة أن هذه المؤسسات متأخرة في الحصول على الخدمات المالية عن باقي مناطق العالم، حيث تشكل حصة هذه المؤسسات من إجمالي القروض المصرفية نسبة 7% فقط، وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بغيرها في باقي دول العالم حيث تصل هذه النسبة في المتوسط الى 26% حسب نفس الإحصائيات، ويعتبر الضعف في الحصول على التمويل من أبرز العوائق التي تقف أمام تطور نشاط هذه المؤسسة ونموها مما يعيق المساهمة في تحقيق النمو الإقتصادي المرجو منها.

الشكل رقم: (1) مؤشر الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

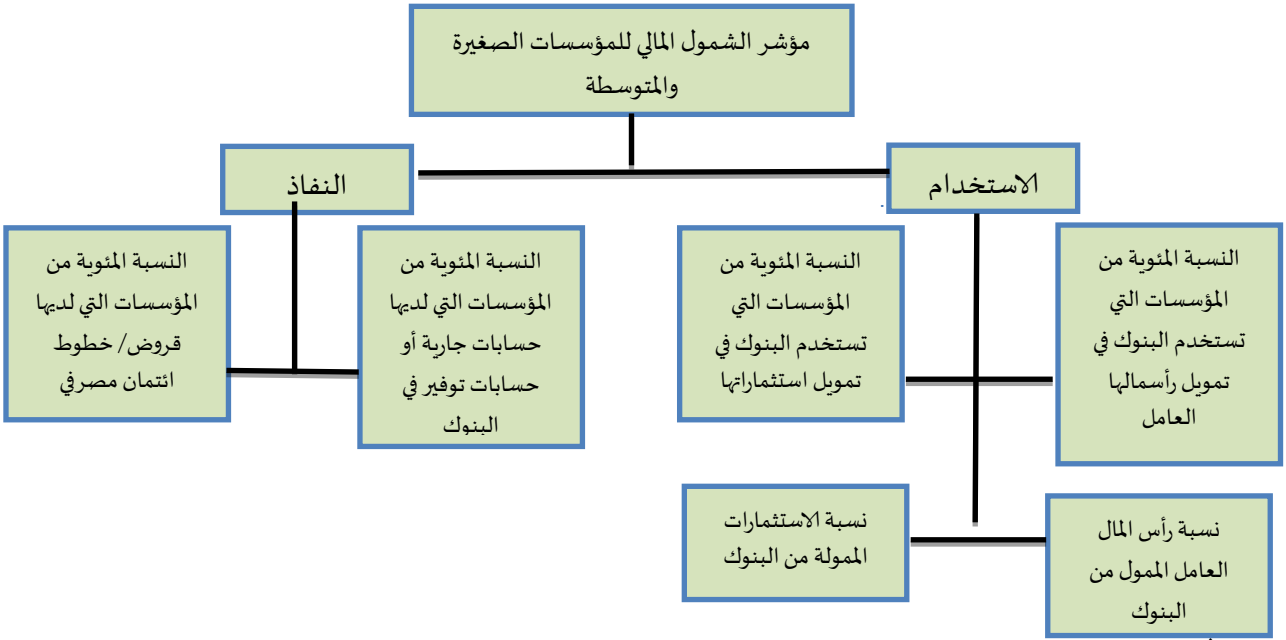

المصدر: Blancher, et al., 2019, Financial inclusion of small and medium-sized entreprises in the Middle East and Central Asia, International Monetary Fund, Washington, U.S.A, p4.

وتشير الدراسة التي أشرنا اليها سالفا ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط (الدول العربية) تعاني من أكبر فجوة للشمول المالي في العالم مما دفع بصندوق النقد الدولي لأعداد مؤشر مركب الشكل رقم (1) أعلاه يرصد حالات حصول هذه المؤسسات على الخدمات المالية.

2.2. مزايا زيادة الشمول المالي للمؤسسات متناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة في الدول محل الدراسة:

سوف نحاول من خلال هذا العنوان أبراز مزايا زيادة الشمول المالي للمؤسسات المتناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية محل الدراسة من خلال التطرق إلى مختلف النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة بخصوص تأثير زيادة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي من جهة وزيادة وخلق فرص عمل جديدة من جهة ثانية، وكذا فعالية السياسات الإقتصادية الكلية (السياسة النقدية والسياسة المالية) واستقرار الأوضاع المالية الكلية (Blancher, et al., 2019) من جهة أخرى.

1.2..2. النمو الاقتصادي:

لقد احتلت الدول العربية عام 2014 المرتبة ما قبل الأخيرة بالنسبة لباقي مناطق العالم فيما يخص الائتمان الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 45% من الناتج المحلي الإجمالي حسب إتحاد المصارف العربية (اتحاد المصارف العربية، 2022)،حيث يعتبر حصول هذه المؤسسات على التمويل من الهيئات المالية الرسمية من أبرز التحديات والعوائق التي تواجه هذه المؤسسات، مما يستدعي بدل جهود أكبر لتوسيع ولوج واستفادة هذا النوع من المؤسسات من الخدمات المالية بصفة عامة والتمويل المالي بصفة خاصة نظرا لأهميتها ضمن المنظومة الإقتصادية الكلية حيث تشكل نسبة 96% من إجمالي الشركات المسجلة لدى الهيئات الرسمية في الوطن العربي كما أوردنا سالفا.

إن زيادة الشمول المالي للمؤسسات المتناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية محل الدراسة من شأنه زيادة النمو الاقتصادي سنويا بنسبة 1% حسب توقعات صندوق النقد الدولي، كما يمكن أن يحقق منافع تراكمية للنمو الاقتصادي يمكن أن يصل إلى 5% في الأجل الطويل (Blancher, et al., 2019) في بعض الدول العربية.

2.2..2. زيادة فرص العمل:

تلعب المؤسسات المتناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في خلق مناصب شغل جديدة وزيادة فرص التشغيل ضمن مختلف الاقتصاديات في العالم، كما تلعب دورا محوريا ورئيسا في الدول العربية وتعتبر المساهم الأكبر في خلق مناصب جديدة ومن المتوقع حسب إحصائيات صندوق النقد الدولي مساهمة هذه المؤسسات في خلق 15 مليون منصب شغل آفاق 2025، ولا يمكن تحقيق هذا الهدف الا بزيادة الشمول المالي لهذه المؤسسات و الالتحاق بركب الدول الأوروبية والاسيوية (باستثناء الدول العربية) التي يصل فيها إقراض هذه المؤسسات إلى نسبة تتراوح بين 13% و 17% من إجمالي الإقراض مقابل نسبة لا تتعدى 8% بالنسبة للدول محل الدراسة.

3.2..2. زيادة فعالية السياسات الاقتصادية الكلية:

يرتبط زيادة الشمول المالي للمؤسسات المتناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة بزيادة فعالية السياسات الاقتصادية الكلية وعلى رأسها السياسة المالية والسياسة النقدية، فالاعتماد على الخدمات المالية الرقمية من قبل الأشخاص والمؤسسات

من شأنه تسهيل المعاملات المالية وتخفيف الإجراءات الرقابية مما يسهل ويحسن التحصيل الضريبي مثلا، كما أن تسهيل السلطات النقدية لحصول هذه المؤسسات على التمويل من البنوك من شأنه زيادة فعالية السياسة النقدية من خلال التأثير الذي تلعبه السلطات النقدية على الأسعار (التضخم) ضمن ما يسمى بانتقال آثار السياسة النقدية، كما أن السلطات النقدية ضمن هذا الإطار يمكنها استخدام مختلف الأدوات لزيادة الائتمان الموجه لهذه المؤسسات من تخفيض معدل الاحتياطي الإجباري وكذا معدل إعادة الخصم.

2..4.2. تعزيز الاستقرار المالي:

يعمل زيادة الائتمان لهذا النوع من المؤسسات مع توفر الأطر القانونية القوية لممارسة الرقابة المالية وإدارة المخاطر على تعزيز الاستقرار المالي في الوطن العربي، ذالك أن الحصول على الخدمات المالية من القنوات الرسمية التي تخضع للأشراف والرقابة المالية من شأنه التأثير بصفة إيجابية على مستوى هذا الاستقرار المالي (برنيه، عبيد، و أعطيه، 2019)، غير ان القروض الموجهة لهذا النوع من المؤسسات تعتبر من فئة الأصول الخطرة نسبيا وزيادة نسبة هذه القروض إلى إجمالي القروض الممنوحة يزيد من مخاطر الانكشاف المصرفي، مما يحتم على البنوك انتهاج سياسة فعالة لتفادي المخاطر المحتملة وتعزيز الاستقرار المالي.

3. تعزيز الشمول المالي للمؤسسات متناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة في ظل جائحة كوفيد-19في الوطن العربي.

سوف نتطرق في هذا المحور إلى مختلف الإجراءات التي اتخذتها كلا من الجزائر، الأردن ومصر في ظل جائحة كوفيد-19 لتعزيز الشمول المالي للمؤسسات الإقتصادية عموما والمؤسسات المتناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص للتخفيف من حدة الجائحة، حيث تم الاقتصار على هذه الدول فقط نظرا لأن الإجراءات المتخذة في الدول العربية كانت في نفس السياق ومتشابهة إلى حد ما وسوف نوضح ذالك عند سرد هذه الإجراءات، ولكن قبل ذالك سنتطرق إلى قراءة في بعض المؤشرات الإقتصادية المتعلقة بالمؤسسات المتناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية محل الدراسة.

1.3. قراءة في بعض المؤشرات الاقتصادية للمؤسسات المتناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة في الدول محل الدراسة:

لقد قامت الدول العربية باتخاذ العديد من الخطوات الهامة في الاتجاه الصحيح لما أعطته من أهمية في توفير المناخ الملائم للنهوض بالمؤسسات المتناهية الصغر، الصغير والمتوسطة، كما أخذت هذه المؤسسات الحيز الكبير من اهتمام صندوق النقد العربي من خلال أطلاق مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية FIARI للنهوض بهذا القطاع الحساس حيث تشكل هذه المؤسسات نسبة تتراوح بين 90% و 99.6% حسب إحصائيات مختلف الهيئات الدولية كالبنك الدولي، صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي وفيما يلي بعض المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بهذا القطاع في الدول العربية محل الدراسة:

1.1.3. الجزائر: حظيت المؤسسات المتناهية الصغر(المصغرة)، الصغيرة والمتوسطة اهتمام كبير من قبل الدولة الجزائرية لما لها من أهمية كبيرة في دفع عجلة التنمية وتوفير مناصب شغل، حيث أنشئت الجزائر العديد من الهيئات لتسهيل إنشاء ومرافقة هذه المؤسسات ، كما أنشئت مؤسسات لضمان التمويل كصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و صندوق ضمان استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحتل الجزائر المرتبة الثانية بعد مصر من حيث عدد هذه المؤسسات، حيث بلغ عددها أكثر من 1.19 مليون مؤسسة (Ministère de l'Industrie, 2020)نهاية سنة

2019 وتشكل المؤسسات المتناهية الصغر غالبية مؤسسات هذا القطاع بنسبة 97% وشغل هذا القطاع أزيد من 2.88 مليون عامل حسب احصائيات هيئات الضمان الاجتماعي ووزارة الصناعة سنة 2019.

3..1.2. تونس: يشكل هذا القطاع ما نسبته 95% من إجمالي المؤسسات الإقتصادية في تونس منها 88% تنشط في قطاع الخدمات ، ذلك أن الاقتصاد التونسي يعتمد على السياحة بنسبة كبيرة، وبلغ نمو معدل تمويل هذه المؤسسات 10% سنة 2018 وتساهم في تمويل هذه المؤسسات 23 مؤسسة مصرفية و306 مؤسسة غير مصرفية حسب احصائيات صندوق النقد العربي في نفس السنة.

3..1.3. المغرب: لقد بذلت المملكة المغربية جهود كبيرة للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير بنية قانونية و مؤسسية، ولكن رغم وجود العديد من المؤسسات التي تهتم بتوفير ضمانات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على غرار صندوق الضمان المركزي إلا أن نسبة رأس المال المخاطر الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغت 0.08% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2014 (البنك الدولي، 2017) وهي نسبة ضعيفة ولكن إذا ما قارناها بالعديد من الدول العربية فهي أحسن نوعا ما من مصر مثلا والتي بلغت فيها 0.077% خلال نفس السنة، ولكن ما يميز المملكة المغربية هو أن الجهود لم تتوقف للنهوض بالقطاع فحسب إحصائيات الهيئات الرسمية للملكة سنة 2019 بلغ عدد المؤسسات التي تمنح تمويلا لهذا القطاع 24 هيئة مصرفية داخلية و 32 مؤسسة تمويل و 7 مصارف خارجية و 13 هيئة تمويل أخرى بإجمالي 76 مؤسسة و بنسبة تمويلات وتسهيلات مصرفية بلغت 33 % سنة 2017 وهي أعلى نسبة تمويل وتسهيلات مصرفية منحت للقطاع في الدول العربية خلال نفس السنة (عبد المنعم، طلحة، و اسماعيل، 2019).

3..1.4. مصر: تشكل المؤسسات المتناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة نسبة 99.6% من أجمالي المؤسسات الإقتصادية في مصر حسب آخر الإحصائيات الرسمية لصندوق النقد العربي، وتنشط نسبة 57 % من هذه المؤسسات في قطاع التجارة تحصل هذه المؤسسات على التمويل من 38 هيئة مصرفية التي تعتبر مصدرا أساسيا لتمويل هذه المؤسسات بالإضافة الى هيئات تمويلية أخرى غير مصرفية، فرغم وجود عدد كبير من مؤسسات التمويل في غياب الإحصائيات الرسمية في حصر عددها إلا أن نسبة رأس المال المخاطر الموجه لهذه المؤسسات بلغ سنة 2014 نسبة 0.077 % (البنك الدولي، 2017) وهي نسبة ضعيفة جدا وهي ناتجة عن تخوف البنوك والمؤسسات المالية من المخاطرة في الاستثمار في هذا القطاع رغم إنشاء دولة مصر لشركة ضمان مخاطر الإئتمان من أولوياتها مرافقة وضمان القروض الموجهة لهذا القطاع.

3..1.5. السعودية: لقد أنشئت المملكة السعودية صندوق التنمية الصناعية لضمان قروض المؤسسات المتناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة، وتعتبر السعودية من بين الدول العربية القليلة التي تستخدم الأصول المنقولة كضمان لهذه المؤسسات شريطة إرتباط التمويل بهذه الأصول المنقولة، حيث تتجاوز نسبة هذه المؤسسات 90% من إجمالي المؤسسات الاقتصادية في السعودية وتساهم ب 64 % في التشغيل حسب إحصائيات صندوق النقد العربي سنة 2017 ، كما ساهمت بنسبة 22.3% في الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس السنة، ورغم هذه النقاط الإيجابية التي يجب المواصلة في تعزيزها إلا أن هذه المؤسسات تحصل على نسبة 5% فقط من أجمالي الائتمان والتسهيلات المصرفية الموجهة للقطاع الإقتصادي ككل وهي نسبة ضعيفة بالنظر لوجود 34 مؤسسة تمنح التمويل والتسهيلات لهذا القطاع منها 13 مؤسسة مصرفية و 21 مؤسسة

غير مصرفية، حيث تراهن المملكة السعودية ضمن خططها لتعزيز الشمول المالي لرفع نسبة تمويل هذا القطاع إلى 20% ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الى 35%.

3..1.6. قطر: تشكل المصارف التجارية البنية الأساسية لتقديم التمويل والتسهيلات المصرفية في قطر حيث بلغ عدد هذه المصارف 16 مصرفا سنة 2018، وتبقى نسبة التمويل والتسهيلات الموجهة للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ضعيفة حيث بلغت سنة 2017 ما نسبته 4.3 % من اجمالي التمويل والتسهيلات الموجهة للمؤسسات الاقتصادية، ويعتبر بنك قطر للتنمية المؤسسة الوحيدة التي توفر ضمانات بخصوص التمويل والتسهيلات للنهوض بالقطاع إضافة لتوفيره للعديد من الخدمات في هذا الاطار كخدمة جدوى لمتابعة تنفيد ودراسة جدوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخدمة تدقيق من خلال تدقيق ومراجعة حسابات هذه المؤسسات ضمن هيئات استشارية (عبد المنعم، طلحة، و اسماعيل، 2019)، وغيرها من الخدمات وكلها تدخل في اطار المساهمة للنهوض بالقطاع.

3..1.7. الإمارات: تعتبر شركة الإمارات لتشغيل الأصول المنقولة والمرهونة الآلية الرسمية في دولة الإمارات لضمان تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تشكل 98% من إجمالي الشركات الاقتصادية العاملة في الإمارات، حيث يساهم هذا القطاع بنسبة 49% من الناتج المحلي الإجمالي في حين تصل مساهمته في هيكل الصادرات إلى نسبة 70%، ورغم وجود عدد كبير من المؤسسات التي تمنح التمويل والتسهيلات لهذا القطاع والتي بلغ عددها 86 مؤسسة منها 60 مؤسسة مصرفية و 26 مؤسسة غير مصرفية حسب إحصائيات صندوق النقد العربي سنة 2017، إلا أن نسبة هذا التمويل لم تتجاوز 6% حيث بلغت 5.9% سنة 2017 مما يعكس تخوف المؤسسات المصرفية العربية من الاستثمار في هذا القطاع نتيجة ارتفاع المخاطر التمويلية.

3..1.8. الأردن: شكلت المؤسسات المتناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة نسبة 90% من المؤسسات الإقتصادية الأردنية، وتساهم في التشغيل بنسبة تتراوح بين 40% و60%، وفي الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 40% و ب 30% من اجمالي الصادرات حسب احصائيات صندوق النقد العربي لسنة 2017، فرغم المؤشرات الإيجابية للقطاع ووجود شركة لضمان القروض الموجهة لهذا القطاع، إلا أنه من أبرز التحديات التي تواجه هذا القطاع هي صعوبة الحصول للتمويل والتسهيلات من المؤسسات المصرفية والمالية وهو ما يقف عقبة أمام النهوض بالقطاع في الأردن وباقي الدول العربية بدرجات متفاوتة.

3..2- تعزيز الشمول المالي للمؤسسات المتناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي في ظل جائحة كوفيد-19:

وكما ذكرنا سالفا أن هذا المحور سوف يقتصر على عرض وتحليل مختلف الإجراءات المتخذة لتعزيز الشمول المالي للمؤسسات المتناهية الصغر، الصغير والمتوسطة في ظل الجائحة في ثلاث دول عربية فقط هي الجزائر، الأردن ومصر على اعتبار أن مختلف الجهود أخذت نفس المنحى مع التباين في النسب إلى حد ما وهو ما سنوضحه فيما يلي:

3..2..1. الجزائر: لقد اتخذت السلطة النقدية في الجزائر ممثلة في بنك الجزائر (البنك المركزي الجزائري سابقا)، مجموعة من آليات وأدوات السياسة النقدية بهدف الحد من آثار الجائحة على الاقتصاد وتعزيز الشمول المالي للمؤسسات الاقتصادية ومن جملة هذه الإجراءات ما يلي:

- قرر بنك الجزائر تخفيض معدل الإحتياطات الإجبارية من 10% الى 8 % وتخفيض المعدل التوجيهي لبنك الجزائر ب 0.25 % لتثبيته عند 3.25 %، حيث تم تطبيق هذا القرار ابتداء من 15 مارس 2020 (بنك الجزائر، 2020)، والهدف من هذا القرار هو تحرير هوامش سيولة إضافية للنظام البنكي لتمويل الاقتصاد الوطني بتكلفة مقبولة وتحريك الاقتصاد الوطني من خلال سياسة نقدية توسعية موازية للسياسة المالية التوسعية لتحقيق معدل نمو اقتصادي مقبول أثناء فترة الجائحة، وجاء هذا القرار نتيجة لدراسة الوضع الاقتصادي، النقدي والمالي من قبل لجنة عمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر.
- كما قرر بنك الجزائر من خلال التعليمة رقم 05-2020 بتاريخ 6 أفريل 2020 إجراءات استثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك التجارية والمؤسسات المالية (بنك الجزائر، 2020)، حيث يهدف هذا الإجراء إلى السماح لهذه البنوك والمؤسسات برفع قدرتها التمويلية للمؤسسات الإقتصادية من خلال:
  - تخفيض الحد الأدنى لمعامل السيولة لديها لرفع مستوى التمويلات المتاحة.
  - إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من إجبارية تكوين وسادة الأمان المقتطعة من أموالها الخاصة.
- قرر بنك الجزائر تخفيض المعدل التوجيهي المطبق على عمليات إعادة التمويل الرئيسية لتثبيته عند 3% بدل 3.25% وإعادة تخفيض معدل الإحتياطات الاجبارية من 8% الى 6% ابتداء من 29 أفريل 2020 (بنك الجزائر، 2020)، والهدف من هذا القرار تحرير هوامش مالية إضافية لتمويل الاقتصاد الوطني، ودعم الأنشطة الإقتصادية المتعثرة من جراء الجائحة.
- قرر بنك الجزائر تخفيضات أخرى على معدل الاحتياطات الاجبارية كان أخرها التخفيض من 3% الى 2% خلال اجتماع لجنة عمليات السياسة النقدية بتاريخ 4 فيفري 2021 ليدخل حيز التطبيق بتاريخ 15 فيفري 2021 (بنك الجزائر، 2021)، ويهدف هذا القرار الى دعم سياسة الدولة للإنعاش الاقتصادي وتنويعه من خلال زيادة القدرة التمويلية للبنوك بتحرير هوامش سيولة إضافية نتيجة هذا التخفيض لدعم السياسة النقدية التوسعية المنتهجة.
- تم تمديد الإجراءات التي جاءت بها التعليمة 05-2020 المذكورة سالفا ابتداء من 01 أفريل 2021 الى غاية 30جوان 2021 (بنك الجزائر، 2021)، بهدف استمرار البنوك في مساعدة الشركات من أجل التخفيف من تداعيات الجائحة.

2.2.3. الأردن: سوف نستعرض أهم الإجراءات التي اتخذتها السلطة النقدية للمملكة الأردنية ممثلة في البنك المركزي الأردني فيما يتعلق بالسياسة النقدية لتعزيز الشمول المالي في النقاط التالية:

- قررت لجنة السوق المفتوحة في البنك المركزي بتاريخ 16 مارس 2020 في إطار السياسة النقدية التوسعية تخفيض معدل إعادة الخصم للأوراق المالية والتجارية من 4.5% الى 3.5%، بالإضافة الى تخفيض سعر الفائدة الرئيسي من 3.5% الى 2.5% (البنك المركزي الأردني، 2020).

- قرار البنك المركزي منح تأجيل أقساط التسهيلات الإئتمانية الممنوحة لعملاء القطاعات الإقتصادية المتأثرة جراء انتشار جائحة كوفيد-19، بحيث لا يعتبر تأجيل الأقساط هيكلة لهذه التسهيلات ولا تفرض فوائد تأخير على هذه الشركات جراء ذالك وطبقت هذه الإجراءات الى نهاية 2020 (البنك المركزي الأردني، 2020).
- السماح للبنوك بإجراء جدولة ديون العملاء الذين تنطبق عليهم مفهوم الجدولة، على أن يتم ذالك بدون فوائد تأخير او دفعة نقدية.
- قرر البنك المركزي الأردني في إطار السياسة النقدية التوسعية تخفيض معدل الاحتياطات الإلزامية من 7 % الى 5 % لتوفير سيولة اضافية بمبلغ 550 مليون دينار أردني، وعمل اتفاقية مع البنوك بمقدار 500 مليون دينار لآجال تصل الى سنة لتوفير الاحتياجات التمويلية للقطاع العام والخاص (البنك المركزي الأردني، 2020).

3..3.3. مصر: لقد قام البنك المركزي المصري باعتباره يمثل السلطة النقدية والمشرف العام على إعداد وتنفيذ السياسة النقدية في ظل تداعيات جائحة كوفيد-19 بالعديد من الإجراءات لتعزيز الشمول المالي وخلق بيئة مناسبة لتحفيز الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي وأبرز هذه الإجراءات ما يلي:

- قام البنك المركزي بتخفيض معدل العوائد مرتين على التوالي في سبتمبر ونوفمبر 2020، ليستقر معدل العائد على الإيداع عند 8.25 % والاقراض عند 9.25 % لليلة الواحدة، ومعدل العمليات الرئيسية عند معدل 8.75 %، ومعدل الائتمان والخصم عند 8.75 %، والهدف من هذه التخفيضات في معدلات العوائد هو تحفيز الاقتصاد على النمو وكذا دعم الأنشطة الاقتصادية (البنك المركزي المصري، 2021).
- تأجيل كافة الاستحقاقات الإئتمانية للعملاء بما فيها استحقاقات المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة ولمدة 6 أشهر ابتداء من أفريل 2020 إلى غاية سبتمبر 2020 دون تطبيق غرامات أو عوائد تأخير، وإعادة هيكلة مديونية العملاء بعد نهاية آجال التأجيل أي من أكتوبر 2020، وتم تحديد إجراءات تتناسب مع المداخيل المستقبلية العملاء والشركات والمؤسسات (البنك المركزي المصري، 2021).
- تم العمل على الحد من التعاملات النقدية وتيسير استخدام وسائل الدفع الالكتروني من خلال إلغاء الرسوم والعمولات المطبقة على السحب من الصراف الآلي ونقاط البيع (الدفع الالكتروني) لمدة 6 أشهر، بدأ تطبيق هذا الإجراء من أفريل 2020 إلى سبتمبر 2020، وتم تمديد هذا الاجراء إلى جويلية 2021 (البنك المركزي المصري، 2021) بهدف تشجيع الولوج للخدمات المالية الرقمية.
- قام البنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة الأساسية من 10 % الى 8 % على التمويل العقاري لمتوسطي الدخل، ودعم قطاع السياحة لتمويل تجديد الفنادق وأساطيل النقل السياحي، وتوفير البنوك لمبلغ 100 مليار جنيه مصري لتمويل القطاع الخاص الصناعي والزراعي وقطاع المقاولات بمعدل فائدة 8 % سنويا على أساس متناقص، مع استمرار البنك المركزي في تمويل الشركات الصغيرة ذات رقم أعمال أقل أو يساوي مليون جنيه بمعدل فائدة 5 % سنويا (البنك المركزي المصري، 2021).

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة التي تطرقنا فيها إلى واقع الشمول المالي للمؤسسات متناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة، من أهمية ولوج هذه المؤسسات على الخدمات المالية والخدمات المالية الرقمية، لما تشكله من قيمة مضافة للاقتصاديات العربية من خلال مساهمتها في خلق مناصب شغل والمساهمة في النمو الإقتصادي حيث توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج كما اقترحنا جملة من التوصيات نوردها فيما يلي:

1. النتائج:

لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- تتجاوز نسبة المؤسسات المتناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة 90% من إجمالي المؤسسات الإقتصادية المسجلة لدى الهيئات الرسمية في أغلب الدول العربية، مما يعكس زيادة الاهتمام لتغيير بنية الاقتصاديات العربية.
- يشكل ضعف نسبة الحصول على التمويل والتسهيلات المصرفية أحد المعوقات التي تقف أمام النهوض بالقطاع.
- تعمل الدول العربية في إطار العديد من المبادرات العربية والدولية لتعزيز الشمول المالي للمؤسسات المتناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة للوصول بمساهمة هذا القطاع ب 1% في معدل النمو الإقتصادي سنويا، وتوفير 15 مليون منصب عمل آفاق 2025.
- ضعف نسب التمويل والتسهيلات (التمويل غير التقليدي/ رأس المال المغامر) الممنوحة للقطاع في مختلف الدول العربية يعكس التخوف الكبير من الاستثمار في القطاع من جهة، وغياب الإستراتيجيات والإجراءات الوطنية الفاعلة للدفع بالمؤسسات المصرفية والمالية للمخاطرة أكثر لزيادة المنافع.
- محدودية مؤسسات التمويل غير المصرفية في أغلب الدول العربية وضعف أو غياب التمويل الخارجي للقطاع باستثناء عدد محدود من الدول العربية كالمغرب التي نجحت في استقطاب التمويل الخارجي لبعض المشاريع ضمن هذا القطاع.
- ضعف الإطار التشريعي والتنظيمي لهذا القطاع في الوطن العربي مما يقلل فرص الحصول على التمويل.

2. التوصيات:

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها يمكن إدراج التوصيات التالية:

- تحسين الإطار التشريعي والتنظيمي للمؤسسات المتناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي لزيادة فرص حصولها على التمويل.
- توفير الضمانات الكافية للدفع بالمؤسسات المالية والمصرفية العربية لتبني التمويل غير التقليدي (رأس المال المغامر/ المخاطر) كألية للنهوض بهذا القطاع الذي يشكل قاطرة رئيسية للتنويع الاقتصادي من جهة والنمو الاقتصادي من جهة أخرى.
- دعم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للنفاذ للأسواق الخارجية بمختلف الآليات كإعطاء حوافز للمصدرين لدعم النمو والتنمية الاقتصادية.

المصادر والمراجع:

1. Arab Monetary Fund. (2021). Methods for increasing responsible financial inclusion. Abou Dhabi United Arab Emirate: Arab Monetary Fund.
2. Blancher, N., Appendino, M., Bibolov, A., Fouejieu, A., Li, J., Ndoye, A., . . . Sydorenko, T. (2019). Financial inclusion of small and medium-sized entrprises in the Middle East and Central Asia. Washington, U.S.A: International Monetary Fund.
3. CGAP and IFC for the GPFI. (2013, 10 23). Financial Inclusion Targets and Goals: landscape and GPFI view. Retrieved from GPFI: https://www.gpfi.org/publications/financial-inclusion-targets-and-goals-landscape-and-gpfi-view
4. World Bank. (2018, 10 02). Financial Inclusion. Retrieved 03 22, 2022, from https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview#1
5. Ministère de l'Industrie. (2020, 11 12). Bulletin d'information Statistique de l'entreprise. Récupéré sur Ministère de l'Industrie: https://www.industrie.gov.dz/IMG/pdf/bulletin_PME_36_VFF.pdf

6. اتحاد المصارف العربية. (27 03, 2022). واقع الشمول المالي في العالم العربي. تم الاسترداد من اتحاد المصارف العربية: https://uabonline.org
7. البنك الدولي. (27 02, 2017). مشروع تجريبي لتمويل راس المال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب. تم الاسترداد من البنك الدولي: https://documents1.worldbank.org/curated/en/242701488217200856/pdf/PIDC17009-ARABIC-Concept-PID-P150928-Box402891B-PUBLIC.pdf
8. البنك المركزي الأردني. (1 04, 2020). اجراءات البنك المركزي الأردني الهادفة لاحتواء تداعيات أثر فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد الوطني. تم الاسترداد من البنك المركزي الاردني: https://www.cbj.gov.jo/DetailsPage/CBJAR/NewsDetails.aspx?ID=284
9. البنك المركزي الأردني. (16 03, 2020). قرار خفض أسعار الفائدة ب 100 نقطة. تم الاسترداد من البنك المركزي الاردني: https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=414
10. البنك المركزي المصري. (21 03, 2019). الشمول المالي نشرة تعريفية للعاملين في القطاع المالي. تاريخ الاسترداد 22 03, 2022، من البنك المركزي المصري: https://www.bank-abc.com/world/Egypt/En/AboutABC/Documents/CBE%20Bankers.pdf
11. البنك المركزي المصري. (26 4, 2021). تعليمات واجراءات البنك المركزي للحد من آثار فيروس كورونا المستجد. تم الاسترداد من البنك المركزي المصري: https://www.cbe.org.eg
12. بنك الجزائر. (6 04, 2020). بيان صحفي للجنة عمليات السياسة النقدية. تم الاسترداد من بنك الجزائر: https://www.bank-of-algeria.dz/html/communique_ar.htm
13. بنك الجزائر. (29 04, 2020). بيان صحفي للجنة عمليات السياسة النقدية. تم الاسترداد من بنك الجزائر: https://www.bank-of-algeria.dz/html/communique_ar.htm

14. بنك الجزائر. (15 03, 2020). بيان صحفي للجنة عمليات السياسة النقدية. تم الاسترداد من بنك الجزائر: https://www.bank-of-algeria.dz/html/communique_ar.htm
15. بنك الجزائر. (30 06, 2021). بيان صحفي للجنة عمليات السياسة النقدية. تم الاسترداد من بنك الجزائر: https://www.bank-of-algeria.dz/html/communique_ar.htm
16. بنك الجزائر. (15 02, 2021). بيان صحفي للجنة عمليات السياسة النقدية. تم الاسترداد من بنك الجزائر: https://www.bank-of-algeria.dz/html/communique_ar.htm
17. صندوق النقد العربي. (2020). مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية FIARI. ابو ظبي –الامارات العربية المتحدة: الدائرة الاقتصادية –صندوق النقد العربي.
18. هبة عبد المنعم، الوليد طلحة، وطارق اسماعيل. (2019). النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. ابو ظبي –الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
19. يسر برنيه، رامي عبيد، وحبيب أعطيه. (2019). الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب. أبو ظبي –الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.